

Distr.: General
19 March 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 16 آذار/مارس 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه مساهمة مفوضية العون الإنساني السودانية في تقديم الدعم الإنساني للمحتاجين في السودان، ولا سيما في مدينة الجنيّة بولاية غرب دارفور في أعقاب الاشتباكات القبلية التي شهدتها في كانون الثاني/يناير 2021 (انظر المرفق)، وذلك في إطار تنفيذ خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين في دارفور التي أُطلع عليها مجلس الأمن في أيار/مايو 2020 (انظر الوثيقة S/2020/429). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد إبراهيم محمد الباهي
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 16 آذار/مارس 2021 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

مفوضية العون الإنساني

الخطة الوطنية لحماية المدنيين بعد خروج قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في
دارفور (اليوناميد)

الشؤون الإنسانية

يعكس هذا التقرير التفصيلي جهود ومساهمات مفوضية العون الإنساني والشركاء في المنظمات والأمم المتحدة والمفوضيات الولائية المعنية وذلك فيما يتعلق بالتدخلات والأنشطة التي تم تنفيذها لتقديم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمتأثرين بالأحداث الأخيرة في ولايتي غرب وجنوب دارفور وذلك في ظروف انتهاء فترة ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) وخروجها من دارفور، ويتم هذا في سياق الآليات والخطط البديلة لمتابعة دعم ومساعدة النازحين في إطار اتفاق السلام المبرم في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفيما يتعلق بالعمل الإنساني، فإن الجهود تتركز في ثلاثة محاور تمثل خطة العمل الداعمة لاستقرار الأوضاع الإنسانية بعد خروج اليوناميد، وهي:

المحور الأول: تسهيل وصول المنظمات الإنسانية للمحتاجين.

المحور الثاني: الجهود والتدخلات الإنسانية التي قامت بها مفوضية العون الإنساني مؤخراً في ولايتي غرب وجنوب دارفور.

المحور الثالث: الوضع الإنساني في مرحلة ما بعد خروج قوات اليوناميد ودور مفوضية العون الإنساني في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين وإيجاد حلول مستدامة للنازحين.

تسهيل وصول المنظمات الإنسانية للمحتاجين

لتسهيل ودعم العمليات الإنسانية، فقد قامت مفوضية العون الإنساني بما يلي:

- إصدار الموجهات الخاصة بتسريع وصول المنظمات والمساعدات الإنسانية للمناطق المتأثرة، وإلغاء جميع الإجراءات السابقة التي كانت تحد كثيراً من سرعة وصول المساعدات والعاملين في الحقل الإنساني، وتم التصديق على وصول كل المنظمات والعاملين بها إلى كافة المناطق المحتاجة دونما شروط أو عوائق.

- تكوين لجان لفتح مسارات توصيل المساعدات الإنسانية في كل من النيل الأزرق وجنوب كردفان وولايات دارفور، والعمل على تأمين هذه الطرق بواسطة الجهات الأمنية المعنية وذلك في إطار تطبيق بروتوكول النازحين واللاجئين الخاص بالعمل الإنساني للمتأثرين بالحرب، وتعمل هذه اللجان بصورة منتظمة تحت إشراف المفوضية القومية للسلام. ويأتي دور مفوضية العون الإنساني في هذه اللجان لتقييم الأوضاع الإنسانية وتحديد الاحتياجات، كما تم إرسال عدد من قوافل المساعدات الإنسانية للمتأثرين خاصة في مناطق سيطرة الحركة الشعبية في النيل الأزرق. وتتلخص جهود

هذه اللجان في ولايات دارفور في العمل مع الشركاء في توصيل المساعدات الإنسانية للمحتاجين وتأمين وصولها وحماية النازحين ومساعدتهم في العودة إلى مناطقهم وتوفير الأمن لهم خاصة في فترة ما بعد خروج اليوناميد.

- الالتزام الصارم بالقوانين والسياسات والتشريعات المحلية والدولية الخاصة بحماية النازحين والعائدين وتسهيل وصول المساعدات لهم ومراعاة حق المواطن في تلقي الخدمات الأساسية والضرورية وتوفير أنشطة سبل كسب العيش وتنفيذ برامج السلام الاجتماعي والمصالحات والتحول إلى الإعمار والتنمية، والمرجعية في ذلك إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان واتفاق سلام جوبا وقانون العمل الطوعي والإنساني والسياسة القومية للنازحين، وكل هذه الجهود تساعد في تنفيذ المشروعات الإنسانية التي تقوم بها المنظمات وفقاً للاتفاقيات الفنية التي تنظم وتسهل عملية التدخلات لمساعدة المحتاجين في ولايات دارفور وغيرها من المناطق.

الجهود والتدخلات الإنسانية التي قامت بها مفوضية العون الإنساني مؤخراً في ولايتي غرب وجنوب دارفور

بادرت واستبقت الحكومة ممثلة في مفوضية العون الإنساني في التدخل لمعالجة الأوضاع الإنسانية الطارئة في ولايتي غرب وجنوب دارفور من جراء الصراع المحلي الذي اندلع مؤخراً وذلك بتقييم الأوضاع الإنسانية وبتخصيص المواد الإغاثية وإرسالها والإشراف على عملية توزيعها مع الجهات الأخرى المعنية في الولايتين، وتمثلت هذه الجهود فيما يلي:

- القيام بمهمة فتح الطرق المؤدية لمدينة الجنيينة بولاية غرب دارفور لتمكين دخول المساعدات الإنسانية للنازحين بالمدينة، وقد قاد فريق مكون من مفوضي ولايات دارفور، تحت إشراف مفوض العون الإنساني، عملية تفاوضية مع المحتجين في مدخل المدينة والذين يتولون مسألة قفل الطريق، وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح في فتح الطريق وانتهاء مسألة القفل وبالتالي دخول المساعدات للمحتاجين وتوزيعها عليهم.
- إلحاق عدد من الكوادر والخبرات بالعمل في دعم الجهود الفنية الخاصة بالمسوحات وتقييم الأوضاع وتوزيع المساعدات خاصة في ولاية غرب دارفور، وقد كان لهذا الإسناد الفني دور كبير في انجلاء الوضع الإنساني ومعالجة العديد من المسائل الخاصة بتنسيق الجهود بين كافة الشركاء.
- تكوين فريق عمل يقوم بمهمة متابعة وتقييم الأوضاع الإنسانية ومناشدة المنظمات ووكالات الأمم المتحدة للتدخل الإنساني لمساعدة المتأثرين في ولايتي غرب وجنوب دارفور، وقد نتج عن ذلك إرسال عدد من القوافل الإنسانية من الخرطوم عن طريق البر بمساعدة ومشاركة برنامج الغذاء العالمي، كما قدمت عدد من المنظمات الطوعية مساعدات مقدرة، ونخص بالذكر هنا جمعية الاغتنام الخيرية التابعة لمركز الملك سلمان وقدمت ما مقداره 500 3 سلة غذائية للنازحين في مراكز الإيواء بمدينة الجنيينة.
- لدعم الجهود الإنسانية من جراء الأحداث في ولاية جنوب دارفور، أرسلت مفوضية العون الإنساني قافلة مواد غذائية إلى مدينة نيالا تحمل حوالي 45 طن مواد متنوعة.

وفيما يلي مساهمات مفوضية العون الإنساني والشركاء الآخرين في المنظمات والوكالات الأممية في دعم المتأثرين من الصراع في ولايتي غرب وجنوب دارفور:

- وزع برنامج الغذاء العالمي 903,619 طن ذرة و 14 طن عدس و 1 طن بسكويت.
- وزعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مواد إيواء (خيام، وبطاطين، وناموسيات، وفرشات، ومشمعات) ومعدات مطبخ لما عدده 19 ألف أسرة.
- قيام برنامج الغذاء العالمي بعمليات نقل بري لمواد مخصصة من مفوضية العون الإنساني لولاية غرب دارفور في 6 شاحنات تحمل حوالي 420 طن مواد إغاثية.
- توزيع كميات مقدرة من المواد الغذائية بواسطة برنامج الغذاء العالمي على مركز إيواء النازحين بالجينة.
- تخصيص مبلغ 300 ألف دولار من صندوق المعونات الإنسانية لمقابلة الاحتياجات العاجلة بولاية غرب دارفور.
- في اليوم الأول من أحداث مدينة الجينة قامت مفوضية العون الإنساني هناك بتوزيع عدد 100 خيمة لإيواء النازحين.
- الإشراف والتنسيق والمتابعة مع المنظمات في استلام وتوزيع المساعدات الإنسانية المقدمة من الحكومة والمنظمات حيث توجد آلية في ولاية غرب دارفور مكونة بموجب قرار من السيد الوالي تضم كافة المعنيين بموضوع التدخلات الإنسانية لمساعدة المتأثرين.

الوضع الإنساني في مرحلة ما بعد خروج اليوناميد ودور مفوضية العون الإنساني في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين وإيجاد حلول مستدامة للنازحين

وضعت مفوضية العون الإنساني خطة عمل متكاملة لتنفيذ حلول مستدامة لحماية ومعالجة قضايا المدنيين من النازحين وذلك وفقاً لما نص عليه اتفاق سلام جوبا وبروتوكول النازحين واللاجئين. وتشارك وتساهم المفوضية حالياً في عدد من الآليات الحكومية وغير الحكومية لوضع خطط واستراتيجيات تضمن وضع حلول دائمة تحقق العودة الآمنة والسلام العادل المستدام لكافة النازحين في السودان، ومن ضمن هذه الآليات: لجنة متابعة تنفيذ بروتوكول النازحين واللاجئين في اتفاق جوبا للسلام - واللجنة المشتركة الخاصة بوضع خطة استراتيجية قومية لوضع حلول مستدامة للنازحين واللاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة برعاية الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الإيقاد) - وإعداد مشروع الحلول المستدامة للنازحين ضمن خطة مفوضية العون الإنساني لعام 2021.

وفيما يلي تفاصيل أنشطة مشروع الحلول المستدامة للنازحين الذي يعالج الأوضاع الإنسانية في مرحلة ما بعد خروج اليوناميد من دارفور والذي يدعم الخطة الوطنية لحماية المدنيين:

- يتيح مشروع الحلول المستدامة للنازحين 3 خيارات للنازحين وهي العودة، والإدماج، وإعادة التوطين. ولتنفيذ هذه الرغبات فإن الأمر يتطلب تحقيق الأنشطة الأتية:
- تسهيل عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وضمان وصولها للمحتاجين بفتح وتأمين مسارات العمل الإنساني.

- حماية العاملين في المجال الإنساني ومقار عملهم وآليات ومعدات ومعينات أنشطتهم.
 - الالتزام بما نص عليه بروتوكول النازحين واللاجئين الموقع في جوبا والالتزام بكافة القوانين الدولية الخاصة بحماية النازحين وضمان حقوقهم الإنسانية.
 - التركيز على مشروعات المعافاة وإعادة الإعمار والتنمية ومشروعات سبل كسب العيش للعائدين والمندمجين ومشروعات تملك وسائل الإنتاج ورفع قدرات المجتمعات المستهدفة في التدريب على إعادة الخدمات والمشروعات المقدمة لتحقيق استدامتها.
 - إنشاء مراكز الإنذار المبكر على مستوى المحافظات بولايات دارفور تحسباً لأي طارئ أو حادث أو نزاع كإجراء وقائي من أجل تحقيق الحماية المجتمعية وإنشاء مرافق للخدمات الأساسية كالمياه والصحة والتعليم.
 - تدشين ورش عمل ودورات تدريبية للمشاركين في عملية تنفيذ مشروع الحلول المستدامة.
 - تنفيذ مسوحات مشتركة لتحديث البيانات والإحصائيات الخاصة بالنازحين.
 - تنفيذ مسح ميداني مشترك لتحديد رغبات النازحين في العودة أو الإدماج أو إعادة التوطين.
 - تنفيذ برامج التحول الاجتماعي والنفسي من حالة النزوح إلى حالة الاستقرار والسلام والتنمية.
 - تدريب وتأهيل المجتمع المستفيد من الخدمات المقدمة لغرض استخدامها وإدارتها والإشراف عليها لضمان تحقيق عنصر الاستدامة.
- وبهذا، فإن مشروع الحلول المستدامة للنازحين يمثل حلاً جذرياً لحماية المدنيين المتأثرين بالحرب في دارفور ويتصدر بنود الخطة الوطنية الخاصة بهذا الأمر حيث يهدف في خاتمة المطاف لإيجاد حلول نهائية للمدنيين المتأثرين بالحرب ويحقق لهم الأمن والاستقرار والسلام الدائم.